



سقوط العسكر أكثر من قبل

أشهر على الإصلاحات الدستورية، التي أثير حولها الكثير من اللغط لاسيما في ما يتعلق بدور الجيش الجزائري خارج الحدود.



فرانك غيليس
كورونا سمح للجيش
الجزائري ببسط نفوذه
على مفاصل الدولة

وإن بعيد المتابعون دور ونفوذ الجيش الجزائري إلى مطلع الاستقلال لما فرض مؤسساته على حساب المؤسسات المدنية الموروثة عن ثورة التحرير، فإن مراقبين يشيرون إلى فوارق لافتة بين المراحل السابقة التي كانت فيها المؤسسة تدير القرارات الكبرى من خلف الستار، وبين المرحلة الحالية القريبة من الفوضى ومن التصادم في تمديد النفوذ إلى مختلف القطاعات، دون الاهتمام بالارتدادات المنظرية من الضلوع في تسيير شؤون مدنية مختلفة.

سائدا خلال حقبة سابقة، بل تعداه إلى فرض منطق وقبضة لافتة على الحريات السياسية والإعلامية، وعلى الاقتصاد والدبلوماسية وحتى الرياضة وغيرها. ولم يتوان وزير الصناعة وفرحات أيت علي، في "التفاخر بإمكانية دخول المؤسسة العسكرية كمسبر ومستثمر في مركب الحجار للحديد والصلب بمدينة عنابة، وفي مركب الصناعات الميكانيكية في ضاحية روية بالعاصمة"، وهما المركبان المورثان عن الزمن البوديني، وأحد رموز الصناعة الجزائرية المتعثرة.

وإذا كانت المؤسسة العسكرية صاحبة الكلمة الأولى في الشؤون الأمنية والعسكرية، لاسيما في ظل التوتر الذي يسود الحدود الجزائرية من الشرق ومن الجنوب، فإن اللفت هو تركيزه الصريح لرفع الحظر الدستوري على مغادرته للحدود الإقليمية في إطار مهام عسكرية وأمنية، رغم أن الأمر يتعلق بسلطة المؤسسات الأخرى وبالشعب الجزائري الذي سيسفتي بعد

ولم يبق أمام تبون، للتخفيف من حدة التجاذبات المتكورة، إلا الاستعانة بمرموز جهاز الاستخبارات المنحل، حيث عين الجنرال المتكورة عبدالعزیز مجاهد كمستشار للأمن في رئاسة الجمهورية، والعقيد المتقاعد أيضا شفيق مصباح على رأس الوكالة الوطنية للتعاون الدولي والإستراتيجي المستحدثة مؤخرا فقط، لكن بؤر التوتر ما فتئت تشتعل من موقع لآخر بشكل يوحي إلى أن تعدد المصادر الموحية للواجهة المدنية شوش عليها خارطة الطريق، ولا يستبعد أن يكون جناحها برمتها داخل الجيش لا يروه تبون على رأس الجزائر.

أوراق تبون

القت الهيمنة العسكرية بظلالها على الشأن السياسي في البلاد، على قطاعات كثيرة في البلاد، برأي الباحث في مركز برشلونة للشؤون الدولية فرانسيس غيليس، حيث لم يعد الأمر يتعلق بإدارة الواجهة المدنية من خلف الستار كما كان

الجيش الجزائري لا يقبل التنازل عن نفوذه للقوى المدنية

المؤسسة العسكرية المستفيد الأول من الحراك بهيمنتها على الملفات الدبلوماسية والاقتصادية

المتاحة رغم تهديدها للاستقرار والوحدة والتماسك الاجتماعيين، في سبيل تفكيك الحراك الشعبي، قبل أن يرحل نهاية العام الماضي، ويدخل وباء كورونا على خط الأزمة الجزائرية.

وإن استعاد الجيش الجزائري مكانته في مفاصل الدولة، حيث حسم هوية الرئيس الجزائري الذي أفرزته انتخابات ديسمبر الماضي، فإن التجاذبات الداخلية وهشاشة الواجهة المدنية تبقى أكبر عائق أمامه لتثبيت دعائمه، لاسيما وأن القبضة العسكرية والأمنية لا يمكن لوحدتها أن ترسي قواعد نظام سياسي بدون صداع المعارضين في الداخل والخارج وانتقادات الشركاء الأجانب للبلاد.

ومنذ فضيحة شحنة الكوكايين الضخمة في مايو 2018، التي أطاح بها الجيش ووظفها الجنرال قاييد صالح مطية لمسلل التغييرات المفتوحة، دخل الجيش الجزائري في وطأة هزت سمعته وسورته لدى الشارع الجزائري، حيث ساهمت الحركة المنتهية في حالة إريك داخلي، لاسيما وأن عشرات الجنرالات والعقائد باتوا تحت طائلة الترحيل والسجن والإرغام إلى خارج البلاد.

ولم يسبق للمؤسسة العسكرية أن عاشت على صفيح ساخن كما عاشته خلال السنوات الأخيرة، وحتى تنصيب الواجهة المدنية (الرئيس تبون)، وقدم قائد جديد للجيش، لم ينه التجاذبات المتكورة، حيث لم يثبت في منصبه إلا بعد ستة أشهر من خلافته لقائد صالح، وأقوى الجنرالات إلى غاية شهر مايو الماضي مدير الاستعلامات الداخلية الجنرال واسيني بوعزة أحيل إلى السجن وحكم عليه بثمانية سنوات نافذة في انتظار تحقيقات حول ملفات أخرى.

ويعتبر عدم تعيين نائب لوزير الدفاع الوطني لحد الآن، واستحداث رتبة عسكرية جديدة، مطلع الشهر الماضي (فريق أول)، لإسداها للفريق بن علي بن علي، المتحفظ على مسار المؤسسة العسكرية منذ تولي سعيد شنقرية، مأمورية قيادة الأركان، أحد تجليات الارتباك القائم في المؤسسة.

دفعت ضغوط جائحة كورونا في الجزائر إلى اكتشاف أدوار جديدة باتت تلعبها المؤسسة العسكرية العائدة بقوة إلى مراكز القرار، بحيث أصبحت تستأثر بالنصيب الأكبر في عملية حياك العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية. وعلاوة على كل هذا، فقد أكدت تطورات الحراك الشعبي أيضا، أن الجيش ليس مستعدا للتفريط في نفوذه لأي من القوى المدنية خاصة منذ صعود عبدالمجيد تبون إلى سدة الحكم خلفا للرئيس المعزول عبدالعزيز بوتفليقة الذي كان يعتمد سياسة مغايرة بواته لأن يكون القائد الأول للبلاد.

الجزائر - اختصر شعار "تبون مژور جابوه العسكر"، الذي ترد بقوة في الأسابيع الأخيرة من عمر الحراك الشعبي الجزائري، قبل أن يضطر لتعليق مسيرته الشعبية تحت ضغط جائحة كورونا، سالات التوازنات داخل سربا النظام الجزائري، وترجم العودة القوية للجيش إلى مركز القرار ليكون بذلك العنوان الأكبر للمرحلة الحالية.

وتعد المؤسسة العسكرية في الجزائر المستفيد الأول من الحراك الشعبي الذي انطلق في فبراير 2019، بعدما وظف مطالب الشارع في التغيير السياسي الشامل بالبلاد، في الضغط على الرجل الذي يشهد له أنه الرئيس الجزائري الوحيد الذي فكك سطوة ونفوذ الجيش داخل السلطة.

استعادة التوازن

بتنحي الرئيس بوتفليقة عن السلطة في مطلع أبريل 2019، استعاد الجيش توازنه وقوته داخل المشهد العام للبلاد، بعد سنوات من الانكفاء والتوري عن الأنظار، بسبب ظلال بوتفليقة التي سلطت على جميع المساحات الهامة في مفاصل الدولة، لاسيما وأن الرجل تمكن من تشتيت إجماع الجنرالات النافذين وفكك جهاز المخابرات، وبقى الجنرال قاييد صالح تحت عيابه لسنوات قبل أن يقبل عليه الطالوة ويرغمه على التنحي بدعوى الاستجابة لمطالب المحتجين في الشارع.

ويرى الباحث المساعد في مركز برشلونة للشؤون الدولية فرانسيس غيليس، أن "جائحة كورونا والحجر

حين تتخير النهضة تحالفاتها وقت الأزمات

بينها وبين الشعب والتيار حين رفضا تدخل الغنوشي وجهه بالتحالف مع السراج في ليبيا والمستमित على أجنحة قطر وتركيا في تونس وفي المنطقة.

إن المشهد السياسي في تونس غائم وغير واضح وكل السيناريوهات متوقعة، وربما الحقيقة الوحيدة أن الفرز الحزبي وقع ولا تستطيع النهضة أن تتحالف إلا مع ما يشبهها؛ ائتلاف الكرامة أو الأحزاب الليبرالية ذات الوزن البرلماني والذي يمثلها الآن قلب تونس كما النداء سابقا.

الحقيقة الثابتة أن قيس سعيد أثبت أنه قادر على المناورة وقادر على المفاجأة ووقع كشف الهوية بينه وبين النهضة تلمحا وتصريحا.

ويبقى السؤال، من سينتصر في هذا الصراع المحموم؟ وهل ستستطيع النهضة إعادة التموذج وفق منظور التمكين الذي تنفيه خطابا وتنفيذ عملا؟ وهل سيقدّر قيس سعيد أن يعيد ترتيب المشهد مدعوما برصيده الشعبي من ناحية وبعض الأحزاب التي تلتقي معه في رؤية للدولة ودورها حركة الشعب والقياد.

والخاسر الأعظم في هذا الصراع هو تونس وشعبها والسبب الرئيسي لهذا التدهور السياسي هو النظام السياسي برؤوسه الثلاثة المتناحرة دوما. النهضة ومسا لف لفها ترفض مناقشة هذا الأمر بدعوى الخوف من العودة إلى الممارسات الدكتاتورية في حين أن هذا النظام شبه البرلماني أجج التناحور السياسي من أجل التموذج وارهق التونسيين إلى درجة أنهم كرهوا الفعل السياسي بكل ما فيه.

أودع على إثرها السجن في عهدة يوسف الشاهد كرئيس للحكومة، إن قلب تونس حزب براغماتي همه اللويد التواجد في السلطة وعلمه بقينا أن حكومة الرئيس الأولى رفضت تشريكه، كما يعلم موقف الرئيس قيس سعيد الراض له.

لقد استنبت قلب تونس حيلة التصويت بلا ونعم في نفس الوقت في جلسة التصويت على سحب الثقة من رئيس البرلمان، وبذلك أنقذ الغنوشي في تناقض تام مع تصريح رئيس كتلته من ناحية وترك الباب مفتوحا ربما ليكون ضمن التحالف الحكومي المرتقب وتصريحات قياديه كلها توحى بهذا الاتجاه.

حركة النهضة نجحت بالتحالف مع حزب قلب تونس في أصعب امتحان، ما جنبها خسارة الغنوشي رئاسة البرلمان

ولا تستطيع حركة النهضة التحالف مع الأحزاب اليسارية كالجبهة الشعبية سابقا ولا الأحزاب الممثلة لها لأنهما لا يمكن أن يلتقيا في مفهوم الدولة وأدواتها وأدوارها، كما لا يمكن أن تتحالف مع حركة الشعب وبدرجة أقل مع التيار وهما يرفعان شعار اجتماعية الدولة ومقارعة الفساد والتجربة الأخيرة أثبتت أن النهضة لا تريد أحزابا تتحالف معها على برامج، بل تريد أحزابا تقودها وتاتم بامرهما وتنفذ أجدانها الداخلية والخارجية والدليل بدأ الخلاف

الحر الدستوري الذي بنت زعيمته عبير موسى مشروعها السياسي على مناهضة في حكومة السعي إلى إقصائها من المشهد السياسي.

أما أحزاب الإسلام السياسي وتبدو ذات مرجعية إسلامية، ولكنها من أجل التوقيع في المشهد السياسي تتبنى مقولات الحدأة والدولة الوطنية كشعارات ولكنها ممارسة تهدم ذلك وتخدم أجدان أخر همها المشاريع الوطنية البحتة والتي لا تعترف بالولاءات، والنهضة رغم نفيها المستمر لعدم ارتباطها بالتنظيم الدولي للإخوان المسلمين إلا أن كل أفعالها توحى بعكس ذلك، وأبرز مثال إعلانها صراحة دعم الحلف القطري التركي في سوريا ثم في ليبيا.

وفي ما يتعلق بـ"قلب تونس"، فهو حزب ليبرالي بلا مرجعية فكرية وبلا ثوابت منهجية (يوشح خطابه دائما بشعار محاربة الفقر) هو من أنقذ راشد الغنوشي في جلسة سحب الثقة من رئاسة البرلمان.

ولسائل أن يسأل: لماذا دعم قلب تونس وأنقذ النهضة ورأشد الغنوشي في مناسبتين، الأولى عند تنصيبه كرئيس لمجلس نواب الشعب والثانية بتبنيته في المنصب؟ مع العلم أن النهضة أكثر الأحزاب التي اتهمت قلب تونس ورئيسه نبيل القروي بالفساد.

وصرح في هذا الصدد أسامة الخلفي رئيس كتلة قلب تونس بالبرلمان بالقول لإحدى الإذاعات المحلية "لسنا راضين على سقوط لائحة سحب الثقة من الغنوشي ولسنا فرحين بما يحدث في البرلمان".

والإجابة لا تتطلب كثيرا من النباهة، فعلا ملفات فساد تلاحق نبيل القروي

حركة الشعب التي صرّح أمينها العام زهير المغزاوي بأن الحركة "لن تتواجد في حكومة فيها النهضة" لأنه اعتبرها سبب سقوط حكومة الفخاخ وسبب ما آلت إليه الأمور وتجلّى ذلك في المناكفات والصراعات التي عطلت دور المجلس ودور الدولة. وبعض القوى اليسارية التي استطاعت التخلص من راديكاليته ولو أنها لا تزال تعاني التشرذم نتيجة الزعاماتية.

أما الصف الثاني من الأحزاب فهو ما يسمى بالأحزاب الوسطية وهي الأحزاب المنتهية الليبرالية والبراماتية وتتبنى مفاهيم الدولة الحديثة كمن تبنت الفكر البورقيني، ولذلك من السهل الالتقاء مع غيرها دون متاعب ودون موانع فكرية أو مرجعية، فمهما اختلفت التفاصيل فالجوهر واحد: التجمع سابقا، النداء، مشروع تونس، قلب تونس.. الحزب

ومفهوم ولكن الأحزاب السياسية تقسم في مجملها إلى صنفين كبيرين دون اعتبار للتفاصيل والحسابات الصغيرة.

الصنف الأول من الأحزاب التي تتأسس على منظومة فكرية ومرجعية واضحة بحيث لا تحيد عن ثوابتها في التحالف السياسي وفي رؤيتها لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية. وهذه الأحزاب بدورها تنقسم إلى راديكالية لا تسمح بالحياض عن مرجعياتها تحت أي ظرف، وأحزاب تتمتع بمرونة وحسن قراءة للمراحل وفق قانون التطور.

عموما، هذا النوع من الأحزاب بعيد عن الليبرالية المتوحشة وبعيد عن اقتصاد السوق والخصوصية، بل يتمثل في برامجها دور الدولة القيادي والاجتماعي مع مراعاة التوازنات الإقليمية والعالمية السياسية والمالية، والمثال الأوضح في تونس بعض الأحزاب



ليس المهم مع من تتحالف، المهم أن تبقى



عبد الستار الخديمي
كاتب تونسي

تونس - مرت حركة النهضة في 30 يوليو 2020 بامتحان صعب تجاوزته بشق الأنفس وتحالف مع قلب تونس الذي كان إلى حد الأيس القريب موسوما من طرفها بالفساد، حيث وقع التصويت على لائحة سحب الثقة من راشد الغنوشي رئيس النهضة ورئيس مجلس نواب الشعب، وصوتت 97 نائبا مع سحب الثقة، ولو اكتمل التصويت لكانت لغادر الغنوشي رئاسة البرلمان.

وقال رئيس البرلمان التونسي "إن تونس تحتاج مزيد من الديمقراطية ومزيد من ثقافة الحوار"، وذلك عقب إعلان إسقاط لائحة سحب الثقة منه. ثم أضاف كلمتين على حسابه في فيسبوك "الحمد لله".

وصرّحت عبير موسى رئيسة الحزب الدستوري الحزب بالقول "18 صوتا باعوا بالإجابة بلا ونعم في نفس الوقت... ولو كانت لديه (الغنوشي) ذرة كرامة سيستقبل" مضيفة "وكشف المستور".

النهضة تدافع بشراسة عن تحالفاتها وخاصة مع قلب تونس ورئيسه نبيل القروي والذي مثل فعلا قنصة النجاة من السقوط المدوي لرئيس النهضة، في حين خصومها يعتبرون بأن قلب تونس "حزب انتهازي" لا غير. وهذا ما سيدفعنا لقراءة لتحالفات النهضة وللتوازنات السياسية في المشهد التونسي.

في عالم السياسة ليس هناك ثابت لا يتغير وهو أمر ترفضه التوازنات وحجمها ودرجة تأثيرها في الواقع ومتطلبات المرحلة، كل هذا واضح